المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	23-09-2007	العـــدد :	12778
الصفحـات :	90	المسلسل :	326

ملف صحفي

(الجزيرة) تنشر أحدث تقارير منجزات وزارة الشؤون الاجتماعية

في عهد ملك الإنسانية وزارة الإنسان.. شمولية إنماء وضمان ورعاية

تولي حكومة خادم الحرمين الشريفين جل اهتماماتها بكل ما يتعلق بالمواطنين واحتياجاتهم.. أحد هذه الاهتمامات ينصب على وزارة الشؤون الاجتماعية التي لها إسهام كبير فيما يتعلق بشؤون المواطنين المباشرة وغير المباشرة، فالدعم الكبير من الحكومة تجاه برامج وأنشطة الرعاية والتنمية والضمان للوزارة لا تتوقف، إيماناً من الحكومة بفعالية هذه البرامج والأنشطة والدور الذي تسهم من خلاله في تلبية احتياجات المواطنين. وتسهم وزارة الشؤون الاجتماعية في تلبية احتياجات المواطنين من خلال وكالتي الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية ووكالة الوزارة للضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي. ويأتي اهتمام وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية في كل ما يتعلق بالرعاية والتنمية الاجتماعية؛ حيث يتركز اهتمام الرعاية الاجتماعية في العناية بالأيتام والأحداث والمسنين والمعوقين وغيرها من الفئات المحتاجة الأخرى، أما التنمية الاجتماعية فتهتم بكل ما من شأنه إنماء المجتمعات والأفراد. أما وكالة الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي فتضطلع بواجب القيام بتقديم المعاشات والمساعدات ودعم تنفيذ المشاريع الإنتاجية لمستفيدي الضمان الاجتماعي عن طريق العديد من المكاتب المنتشرة في مختلف مناطق المملكة.. بالإضافة إلى المساهمة في مشاريع الإسكان الشعبي للمحتاجين.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778
الصفحـات : 90 المسلسل : 326

حققت الرعاية الاجتماعية في المملكة خلال الحقبة القصيرة من عمرها تطوراً ملحوظاً لا تقل نتائجه عما حققته العديد من دول العالم في سنوات طويلة وهذا يعود إلى ما هيأته لها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - من اهتمام خاص ودعم مستمر. وتضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بدور مهم في الرعاية الاجتماعية للمواطنين الذين هم بحاجة للرعاية مثل المعوقين والمسنين والأحداث والأطفال والفئات المحتاجة في المجتمع وغيرهم كونها الجهة المسؤولة عن توفير الرعاية الاجتماعية لهم.

وتأتي برامج رعاية الطفولة في مقدمة اهتمامات وزارة الشؤون الاجتماعية تأكيداً لحرص الدولة على الاهتمام بالطفولة في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية فقد حرصت على إيجاد المناخ المناسب لنشأة الأطفال من ذوي الظروف الخاصة من ولادتهم حتى السادسة من العمر من خلال دور الحضانة الاجتماعية البالغ عددها (4) دور اجتماعية في مختلف مناطق المملكة هيأت فيها المناخ الاجتماعي والنفسي والبرامج التعليمية والتربوية والترويحية المناسبة لتعويض الطفل عن غياب الأسرة الطبيعية والكفيلة بتنشئته التنشئة الاجتماعية السليمة على أسس من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وأنشأت الوزارة 15 داراً للتربية الاجتماعية تحتضن الأيتام ومن في حكمهم من الأطفال الذين بلغوا سن السادسة من العمر من الجنسين وفقدوا الحنان الطبيعي بوفاة أحد الوالدين أو كليهما أو أبناء المسجونين أو المرضى العاجزين عن العمل أو الذين فقدوا عوامل التنشئة الاجتماعية السليمة داخل أسرهم من خلال دور التربية الاجتماعية منها 9 دور للتربية الاجتماعية للبنين تستقبل الأطفال من سن السادسة حتى الثانية عشرة من العمر ومؤسستان للتربية النموذجية تستقبل الأطفال بعد ذلك حتى الثامنة عشرة و4 دور للتربية الاجتماعية للبنات تستقبلهن من سن السادسة وتقوم على تربيتهن ورعايتهن وتعليمهن ويبقين بها حتى يتم إعدادهن ليصبحن ربات بيوت قادرات على تهيئة حياة أسرية كريمة وتصرف لكل واحدة منهن عن زواجها منحة مالية لمرة واحدة قدرها ثلاثون ألف ريال لمساعدتها على بدء حياتها الجديدة. ولا يقف اهتمام الوزارة عند رعاية الأيتام والأطفال ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم على الرعاية داخل الدور الاجتماعية بل يعهد برعاية الكثير منهم إلى أسر يتم اختيارها وفق معايير اجتماعية خاصة وذلك فيما يسمى بـ(برنامج الرعاية البديلة) تحت الإشراف والمتابعة المستمرة من قبل أجهزة الوزارة ويصرف عن كل طفل لقاء رعايته إعانة مالية تراوح ما بين 1000 إلى 1200 ريال شهرياً لمن تتوفر فيه شروط الاحتضان من الأسر الحاضنة أو البديلة بالإضافة إلى مكافأة تعادل إعانة شهرين لكل طفل ملتحق بالدراسة في بداية كل عام دراسي لمواجهة احتياجاته المدرسية بالإضافة إلى مكافأة قدرها خمسة آلاف ريال عند انتهاء مدة الحضانة.

وتعالج وزارة الشؤون الاجتماعية مشكلة جنوح الأحداث من خلال تدابير وقائية تتمثل في 5 دور للتوجيه الاجتماعي تهتم برعاية حالات الأطفال المعرضين للانحراف نتيجة ظروف أسرية أو عوامل بيئية غير متوافقة وتتراوح أعمارهم ما بين 7 إلى 18 عاماً وتهتم البرامج العلاجية بعلاج جناح الأحداث من الجنسين من خلال 14 داراً حالياً للملاحظة الاجتماعية و4 مؤسسات لرعاية الفتيات.

وتعمل البرامج الاجتماعية والنفسية والثقافية وبرامج التدريب المهني والفني والأنشطة الرياضية الهادفة على تقويم وإعادة تنشئة جنوح الأحداث وتأهيلهم وأعدادهم إعداداً جيداً للتكيف مع قيم المجتمع وعاداته بينما تتولى وزارة التربية والتعليم توفير البرامج التعليمية بمراحلها الثلاث داخل هذه الدور والمؤسسات.

كما يلقى كبار السن والعجزة وغير القادرين على خدمة أنفسهم والمرضى النفسيون المستقرة أحوالهم الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية وبرامج الثقافة الدينية والترفيهية المناسبة لكبار السن من خلال 10 دور لرعاية المسنين.

وتأكيداً لما توليه الدولة من اهتمام خاص ببرامج رعاية المعوقين استطاعت الوزارة توفير العديد من مشروعات التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية للمعوقين على اختلاف فئاتهم وأعماره بمختلف مناطق المملكة من خلال مؤسستين لرعاية الأطفال المشلولين إحداهما بمدينة الرياض والأخرى بمدينة الطائف تعملان على تقديم الرعاية الشاملة للمستفيدين من خدماتها.

وتقوم مراكز التأهيل الشامل السبعة والعشرين المنتشرة في مختلف مناطق المملكة بمهام مراكز التأهيل المهني ومراكز التأهيل الاجتماعي مجتمعة. وخصصت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنوات خطة التنمية الخامسة والسادسة والسابعة برامج للرعاية النهارية للفئات الخاصة من صغار المعوقين من خلال مركز افتتحته في مدينة الرياض عام 1411هـ لخدمة الأطفال المعوقين وارتفع عدد المراكز حتى بلغ في عام 1426-1427هـ 25 مركزاً، إضافة إلى 42 مركزاً للرعاية النهارية الأهلية تخدم نحو 3640 حالة، وأسهم هذا النوع من الخدمة في تخفيف العبء عن كاهل أسر المعوقين خاصة أسر العاملين. وتواصل الوزارة دعم برنامج المشروعات الإنتاجية (الفردية والجماعية) للمعوقين الذين تم تأهيلهم بمراكز التأهيل لإتاحة الفرصة لهم للاعتماد على أنفسهم في كسب معاشهم وتدبير أمور حياتهم، وتبلغ قيمة الإعانة التي تصرف لإقامة المشروع الواحد 50,000 ريال، وتواصل التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لتشغيل المعوقين بعد تأهيلهم.

وتمد وزارة الشؤون الاجتماعية يد المساعدة لأسر

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778
الصفحـات : 90 المسلسل : 326

المعوقين الراغبين في رعاية أبنائهم بأنفسهم من خلال برنامج خاص بإعانات أسر المعوقين والأطفال المشلولين، ويتيح نظام تأهيل المعوقين بالمملكة صرف إعانة سنوية بما لا يتجاوز 10 آلاف ريال لكل معوق من فئة شديدي الإعاقة ولا يقل عن ألفي ريال للمعوقين الذين لا يستفيدون من برامج التأهيل المهني وتتدرج قيمة الإعانة داخل هذين الإطارين بحسب درجة الإعاقة وحالة الأسرة، وبلغ حجم الإعانات المصروفة لأسر المعوقين والأطفال المشلولين خلال العام 1426-1427هـ أكثر من 544 مليون ريال استفاد منها 126,263 حالة من المعوقين والأطفال المشلولين.

ووصل عدد الجمعيات الخيرية القائمة حالياً في جميع مناطق المملكة تبلغ 381 جمعية خيرية منها 24 جمعية نسائية وبلغت الإعانات المالية التي قدمتها الوزارة للجمعيات الخيرية خلال عام 1426هـ-1427هـ نحو 179 مليون ريال. أما النفقات التي قدمتها الجمعيات الخيرية للبرامج والخدمات والأنشطة خلال العام 1426هـ-1427هـ فقد تجاوزت 1300 مليون ريال.

وتركز الوزارة جهدها في اتجاه مباشرة الإرشاد والتوجيه الاجتماعي للنساء وربات البيوت بهدف تكوين وعي اجتماعي سليم نحو رسالة الأسرة ودورها في تنشئة أجيال صالحة قادرة على البناء ووضع البرامج العلمية الكفيلة برعاية الأمومة والطفولة بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل وزارت الصحة والتربية والتعليم والرئاسة العامة لرعاية الشباب، وتمكنت بمشاركة الجهود الذاتية للمواطنين وبمعاونة وزارات التربية والتعليم والنصحة والزراعة والشؤون البلدية والقروية من النهوض بالمجمعات المحلية وتحسين مستويات المعيشة بها وذلك إسهاماً منها في المعاونة على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين والأخذ بأيديهم نحو مساعدة أنفسهم بأنفسهم وتشجيعهم على القيام بالأنشطة التنموية بالجهود الذاتية.

وتطورات المشاركة الأهلية في جهود التنمية الاجتماعية المحلية مع مرور الوقت وبرز كثير من المواطنين في المجتمعات المحلية وبدأوا يأخذون دورهم الإيجابي في عمليات تنمية المجتمع وتشكلت العديد من لجان التنمية الأهلية الدائمة وبلغ عدد مراكز التنمية الاجتماعية بالمملكة 21 مركزاً تخدم المناطق الريفية و7 مراكز للخدمة الاجتماعية تخدم المناطق الحضرية بالإضافة إلى 289 لجنة تنمية اجتماعية محلية تقوم بعمل مراكز التنمية الاجتماعية المحلية خلال 1426-1427هـ.

منات المشروعات التنموية استفاد منها آلاف المواطنين.

ووصل عدد الجمعيات الخيرية التعاونية حالياً إلى 156 جمعية تعاونية وعدد المساهمين فيها 40,800 عضو وبلغ رأس مالها نحو 156 مليون ريال وتدعم الوزارة الأنشطة الاجتماعية التعاونية تضطلع بها الوزارة فقد قفزت الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج الرعاية والتنمية التي تطورت خلال السنوات الأخيرة من 333,7 مليون ريال في العام 1409-1410هـ إلى 6,8 مليار ريال خلال العام 1427هـ.

الضمان الاجتماعي وعدد من المشاريع: انشئت مصلحة الضمان الاجتماعي عام 1382هـ وترتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية وتقوم برعاية وتنظيم مساعدة الأسر والأفراد المستفيدين من الضمان الاجتماعي.

وتمثلت الفئات التي يخدمها الضمان بالمستفيدين من فئتي المعاشات والمساعدات حسب معايير معينة ووفق شروط واضحة.

واستمرت المصلحة تؤدي دورها الإنساني الرائد حتى عام 1395هـ إذ تحولت بعده إلى وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي.

ويستفيد من معاشات الضمان الاجتماعي من به عجز كلي والأيتام ومجهول الأب أو المفقود فيما تشمل المساعدات الاجتماعية العجز المؤقت وأسر السجناء والمصابين بكوارث وتكبات فردية والمساعدات العاجلة والمهجورات وبلا عائل ومرت إعانات الضمان المعاشات والمساعدات بعدة مراحل توجها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- بصدور أمره الكريم في السابع من شهر رجب 1426هـ بزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من 16,200 ستة عشر الف ومائتي ريال إلى 28,000 ثمانية وعشرين الف ريال في الستة، وصدر قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على نظام الضمان الاجتماعي، حيث تم إضافة الفرد الثامن فأصبح الحد الأعلى (31,100) ريال، كما يتم حالياً الصرف للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي شهرياً عن طريق أجهزة الصرف الآلي مما يوفر الجهد للمستفيدين. وزادت مكاتب الضمان الاجتماعي 83 مكتباً فيما شهد قطاع الضمان الاجتماعي زيادة ملحوظة في الاعتمادات المخصصة للضمان الاجتماعي عاماً بعد عام وبلغت هذه المخصصات للعام المالي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 12778
الصفحـات : 90 المسلسل : 326

1427-1426هـ -6,60 ستة مليارات وستين مليون ريال.

وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي.. أحد أهم مفاصل العمل الخيري الرسمي.. قدمت العديد من المشاريع الطموحة والخلاقة فيما يتصل بتقديم المساعدات والمعونات لفئات المجتمع المحتاجة.. هنا تسلط الضوء على إحدى تلك المشاريع العملاقة التي نبتت من أرض وكالة الضمان الاجتماعي، حيث وقع وزير الشؤون الاجتماعية في وقت سابق عقود تصميم فلل الإسكان الشعبي في كل مناطق جازان وعسير ونجران والجوف في فترة سابقة، كما أعلن وكيل الضمان الاجتماعي الأستاذ محمد بن عبدالله العقلا انتهاء مشروع قوارب الصيد بالقحمة في منطقة عسير لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

وكان المشروع الذي وضع حجر أساسه أمير منطقة عسير سمو الأمير خالد الفيصل ووزير الشؤون الاجتماعية عبدالمحسن العكاس هو بمثابة إعادة تأهيل من يمكن تأهيلهم من مستفيدي الضمان وذلك ليكونوا مقدمين للزكاة بدلاً من مستفيدين منها.

وبلغت تكلفة المشروع 3,461,923 ريالاً فيما بلغت مساحته 7111 متراً مربعاً ويتقسم للمشروع إلى قسمين حيث يتكون القسم الأول من مرفأ للصيادين ويتكون القسم الثاني من القوارب التي بلغ عددها في المشروع 52 قارباً بتكلفة 587,600 ريال، فيما بلغت تكلفة عدة الصيد وأدوات السلامة التابعة للمشروع 1,182,323 ريالاً، كما تم إضافة مشاريع جديدة لمشروع القحمة ومنها توسعة سوق السمك الحالي وإقامة منطقة لتنظيف وتقطيع الأسماك وزيادة دورات المياه والمغاسل المجانية لاستراحة الصيادين وإقامة مصنع للثلج وإقامة محطة لتزويد قوارب الصيد بالوقود بالإضافة إلى إقامة منطقة لصيانة قوارب الصيد، حيث بدأ العمل في المشروع في شهر شعبان من العام الماضي.

فيما يتميز مشروع القحمة أنه لا يحرم أسر المستفيدين من المخصصات التي تصرف لهم شهرياً من الضمان الاجتماعي وأن المساعدات سيتم صرفها حتى يستطيع العائل الاعتماد والاستفادة من إنتاج صيد الأسماك.

ويهدف المشروع على تمكين الأسر الفقيرة التي تستفيد من مساعدات الضمان الاجتماعي من استثمار قدرتهم على العمل وتدريبهم على تأمين الحاجة لأسرهم، بالإضافة إلى أن المشروع ليس للقادرين الذين يحملون رخص صيد أو من لديه وظيفة أو رجل قادر على العمل، وأن هناك مشروعاً آخر مماثلاً في محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية سيستفيد منه 120 صياداً من أهالي المنطقة إلى جانب أن الوزارة تسعى إلى تفعيل دور الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي من أسر مستهلكة إلى أسر منتجة تعتمد في ذلك على دخل الأسرة عن طريق مشاريع تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي للمستفيدين.

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قدمت في وقت سابق مذكرة تفاهم مع وزارة الزراعة ممثلة بوكالة الوزارة للثروة السمكية لعقد شراكة لبناء مرافئ على بحر الخليج العربي والبحر الأحمر بالإضافة إلى أنها ناقشت بأن تتبنى الوزارة بناء المرافئ وتأمين القوارب حيث تقوم وزارة الزراعة بالإشراف والدراسة الهندسية والفنية على المشروعات.

وكانت دراسة أعدتها وكالة الضمان الاجتماعي أن دراسة ميدانية للضمان الاجتماعي كشفت عن وجود 80 أسرة من مستفيدي الضمان الاجتماعي يبيع عائلها السواك لكن بدون مواقع رسمية لهم.

وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي في مناقشات مع إمارتي منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة لإقامة مواقع صغيرة بجانب الحرم لبيع السواك فيها من مستفيدي الضمان الاجتماعي بالإضافة للدراسة التي تقوم عليها مكاتب الضمان الاجتماعي في المناطق والتي تقوم على حصر المستفيدين الذين يعملون في هذا المجال.

وقامت الوزارة قبل أكثر من سنة بالتنسيق المباشر مع إمارات المناطق بعملية حصر الاحتياجات الأولية من الإسكان الشعبي، وكان لأمراء المناطق دور في ذلك عن طريق تزويد الوزارة باحتياجات المناطق الأولية من الإسكان الشعبي.

وتسعى حكومتنا الرشيدة من خلال الوزارة إلى تحقيق السكن للأسر الفقيرة وإعطائها المهارة لتحويلها من مستهلكة إلى أسر منتجة، حيث كان مشروع القحمة الذي بلغت تكاليفه 3,8 مليون ريال مثالاً على ذلك.

وكشفت الوزارة في وقت سابق أن لدى الوزارة 429,49 ألف أسرة مسجلة في الضمان الاجتماعي منهم ساكنون متملكون في المشاريع التي قدمتها وكالة الضمان الاجتماعي للإسكان الشعبي من وحدات سكنية لهم، وأن الوزارة تقوم بمساعدة المحتاجين، حتى وهم على رأس الخدمة، مؤكدة في الوقت نفسه أن الدولة تدعم المواطن السعودي بالضمان الاجتماعي، لأنها من الزكاة ومن معونة الدولة، متى ما أغفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

واضطلعت وزارة الشؤون الاجتماعية بالعديد من البرامج خلال التنمية السابعة 1420-1425هـ وكذا الخطة الثامنة 1425-1430هـ منها الاستمرار في توفير الرعاية الاجتماعية المؤسسية للمستحقين وتوسعها لمواكبة مستجدات الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع السعودي ودعم برامج الرعاية الاجتماعية غير المؤسسة بالاستمرار في صرف الإعانات الاجتماعية للمستحقين ودعم المشروعات الإنتاجية التي تقدم للأفراد وتعزيز ودعم أنشطة وبرامج الرعاية الاجتماعية الموجهة للمقيمين بالمؤسسات الإيوائية وتكثيف الاهتمام برعاية الأسرة والطفولة من خلال دعم أنشطة الإدارة العامة للإشراف النسائي وتهيئة الاستقرار الاجتماعي لنزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية السابقين من خلال الإدارة العامة للرعاية اللاحقة بالوحدات الإدارية الميدانية والكفاءات الفاعلة وتشجيع العمل الاجتماعي التطوعي بالاستمرار في دعم تنشيط خدمات التعاون والجمعيات والمؤسسات الأهلية الخيرية. كما تشمل البرامج الرئيسة التي تضطلع بها وزارة الشؤون الاجتماعية دعم برامج الأنشطة الوقائية للحد من انتشار المشكلات والسلوكيات الاجتماعية السلبية والتوسع في برامج التنمية المحلية ودعم وتطوير الخدمات الاجتماعية التنموية التي تؤدي إلى النهوض بالمجتمعات المحلية وتحسين مستواها عن طريق افتتاح المزيد من مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية وتكوين لجان تنمية اجتماعية محلية جديدة ودعم الأنشطة الشبابية وأنشطة رعاية الطفولة والأمومة والأنشطة الثقافية والتعليمية التي تقوم بها مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية ولجان التنمية الاجتماعية المحلية.

وتسعى الوزارة من خلال برامجها إلى الاهتمام بالبحوث والدراسات الاجتماعية والاستفادة من نتائجها وتوجيه مسارات العمل بالجهات الحكومية الأخرى من خلال عقد دورات تدريبية متنوعة ومتخصصة بالمركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي التابع للوزارة وتنمية قدرات العاملين بالوكالة عن طريق التدريب على رأس العمل والابتعاث للحصول على درجات دراسية عليا من الخارج واستغلال الكفاءات المتخصصة للعمل على إيجاد قاعدة فعالة من المعلومات والبيانات والمؤشرات الاجتماعية التي تعكس حجم المشاكل الاجتماعية وتساعد على رسم السياسات ووضع البرامج والخطط التنموية الموجهة إليها والاهتمام بإجراء المسوح الاجتماعية الميدانية للتعرف باستمرار على نوع وأهم المشكلات القائمة والاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر الوظيفية للنهوض بمهمة إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية المطلوبة.